ما ، داخل الحكومة المقبلة ، وتصبح الطريق مفتوحة أمامها للسير نحو « تسوية اقليمية » للقضية الفلسطينية . وفيما يتعلق برئاسة هذه الحكومة ، يبدو ان لواءها معقود لشمعون بيرس ، زعيم حزب العمل المعارض ، الذي يبدو ان احداً لا ينازعه عليها . ويظهر أيضاً انه ليس هنالك منازع متوقع في الافق ، خصوصاً بعد وفاة يغئال ألون مؤخراً .

والنتائج الملموسة ، المترتبة على مثل هذا الوضع ، بالنسبة للقضية الفلسطينية واضحة للغاية . فالسعي الى اقامة « الحكم الذاتي الكامل » للفلسطينيين ، وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد قد وصل الى نهايته . والمفاوضات الدائرة حاليا، بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، والتي قد تستمر في المستقبل ، في هذا الصدد ، ليست الا محاولات لكسب الوقت. ويتوقع ، اذا وصل التجمع العمالي الى الحكم ، ان يطرأ تغيير ملحوظ على الموقف الإسرائيلي الرسمي من تلك المشاريع والأطر التي حددتها اتفاقات كامب ديفيد . فالمعراخ لا يميل الى حلول كالحكم الذاتي او ما يشابهه ، ويفضل ما يسميه « تسوية اقليمية » أو « تسوية اقليمية ـ وظيفية » لمسألة المناطق المحتلة ، شبيهة بتلك التي دعا اليها مشروع ألون ، أو التي نادى بها دايان مرة ، اي تقسيم الضفة الغربية ادارياً ، وربما أقليمياً، بين اسرائيل والاردن . غير انه يبدو ان تعديلاً ما قد طرأ على هذه النظرة بعد طرح فكرة الحكم الذاتي ، التي يظهر أن بعض زعماء التجمع العمالي على استعداد لدمجها بمبادىء التسوية الاقليمية في الضفة الغربية ، وتطبيقها ربما بحذافيرها بالنسبة لقطاع غزة ، نظراً لاوضاع هذه المنطقة الخاصة . والهدف هو السعي للقضاء على فكرة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، بالتعاون مع مصر في قطاع غزة ، والاردن في الضفة الغربية .

وفي اي من الحالتين ، اي سواء بقي الليكود في الحكم أو حل المعراخ مكانه ، يبدو ان مخاطر سياسة الحكم الذاتي لا تختلف كثيراً عن تلك التي قد تنجم عن تطبيق التسوية الاقليمية . وهذا وضع يحتم تغيير اساليب النضال الفلسطيني ، أكان سياسياً أو عسكرياً ، بما يساعد على مواجهة التحديات الناجمة عن تلك السياسات . وكلما تم ذلك مبكراً ، كان اكثر فائدة .